

رفع الحد الأدنى للأجور الى ١٩٠ ديناراً اعتباراً من شباط واستثناء العمالة الوافدة

أقرت اللجنة الثلاثية للحوار حول الاجور التابعة لوزارة العمل أمس السبت بالتوافق رفع الحد الأدنى للأجور الى ١٩٠ ديناراً ، بعد مشاورات مطولة بين ممثلي اللجنة "العمال وأصحاب العمل والحكومة" حول المعدلات المقترحة لرفع الحد الأدنى .

ووفقاً لمصدر حكومي مسؤول فان القرار سيصبح نافذاً اعتباراً من مطلع شهر شباط المقبل، ويستثني العمال الوافدين العاملين في الاردن والذين يعتبرون الشريحة العمالية الأكثر استفادة من قرار رفع الحد الأدنى للأجور .

الى ذلك ، قرر اتحاد نقابات العمال تعليق أضرابه الذي أعلن عن عزمه تنفيذه في ١٥ من الشهر المقبل ، وذلك لتوصله الى توافقات عامة مع الحكومة حول مطالبه المتعلقة برفع الحد الأدنى للأجور ، ورد القانون المؤقت للضمان الاجتماعي ، وأجراء تعديلات على أحكام قانون العمل الاردني وأعضاء صناديق الادخار العمالية من الضرائب .

ورغم العقبات التي تواجه الحكومة بتنفيذ الكثير من مطالب اتحاد نقابات العمال ، الا أن ممثلي العمال يرون في تجاوب وزير العمل الدكتور ماهر الواكد مع مطالبهم وتدرجه في فتح حوارات للاستجابة لها ، يمثل بادرة ايجابية تعمق الحوار بين الشركاء الاجتماعيين وتحمي حقوق العمال وتدافع عنها ، وتؤسس لعلاقات ثلاثية ديمقراطية واجتماعية تراعي مصالح الاطراف الثلاثة .

ويشار الى أن الحكومة بدأت في اعتماد الحد الأدنى للأجور لأول مرة في تموز عام ٢٠٠٠ بعد أدنى بلغ ٨٠ ديناراً جرت زيادته في العام ٢٠٠٢ ليصبح ٨٥ ديناراً، ومن ثم إلى ٩٥ ديناراً في العام ٢٠٠٥، لمواجهة حزمة الإجراءات التي اتخذت لرفع أسعار المشتقات النفطية ثم رفع الحد الأدنى للأجور مرة أخرى عام ٢٠٠٦ إلى (١١٠) دنائير إلى أن تم رفعه إلى (١٥٠) ديناراً وهو ما استقر عليه حتى الان.

وتقدر الاحصاءات الرسمية أعداد المستفيدين من قرار رفع الحد الأدنى إلى (١٩٠) ديناراً بنحو ٥٠ الف عامل وعاملة .